التأثير الاقتصادى

للحرب العالمية العظمى

على دول أوروبا الناشئة

— ١ —

المقصود من دول أوروبا الناشئة التشيك سلوفاك واليوغان وبولونيا وتركيا وايطاليا ورومانيا

تألمت المحن الاقتصادية ابان الحرب وبعدها على هذه الدول ولكنها لم تلبث كثيرا حتى بدأت تقف على أرجلها . وليس من معنى هذا انها لم تعد تواجه الكفاح الاقتصادى أو لم تعد رازحة تحت عوامل الاضطرابات الداخلية من جهة، ومناصبة الدول الكبرى لها عداء اقتصاديا من جهة أخرى وقد كلف الثمن الاجنبى بعضها ثمنا باهظا قبل وقوع الحرب وقامت الدولة السائدة بعمليات تخريب فظيعة فى ربوع المنطقة التى صارت فيما بعد دولة . لذلك كان همها نفض غبار ذلك التاريخ القديم المحزن عنها . فبولونيا مثلا قضت مدة غير قصيرة بعد الحرب تصلح ما أتلف من أراضيها عمدا وكانت بعد الحرب أشد تعاسة مما كانت قبل اعلانها

أضف الى ما سبق الارزاء التى صادفت اليوغان وتركيا من جراء تحريض الدول بعضها على بعض فدارت بينهما رحى الحرب سجالا لعدة سنين كلفتهما كثيرا ونتج عنها مشكلة تبادل السكان

أما المشاكل الاجتماعية التى واجهتها أغلب هذه الدول ان لم تكن كلها فحدث عنها ولا حرج . ففى تركيا واجهت السلطات المحلية تعسفا من رجال الدين ضد كل جهد اتخذ وسيلة لاصلاح الحالة المزرية التى ورثتها الحكومة الحالية عن الحكومات السابقة وخصوصا الاستبدادية منها . وأما ايطاليا فقد حلت فيها الفوضى وعم الاضطراب أفرع الاعمال المختلفة بدرجة كادت تقع معها فى قبضة البلشفية ان لم تنشط الفاشستية لاقرار الحال ، وازدادت الديون زيادة لا تطاق وسقطت قيمة العملة فكان امام كل

دولة من هذه الدول عملا منهكا للاقلال من الديون ولاقرار العملة فحسنت ايطاليا ديونها تسوية لابأس بها بمساعدة الولايات المتحدة وبالفعل أخذت تسدد ولكنها لم تتمكن من القيام بالتسديد من دخلها فعقدت ثلاثة قروض واحد منها اكتتب فيه محليا وقدره ٣ مليار ليره (فرنك) أصدرت به (لوتريه) وأما القرضين الآخرين فمقدارهما ٩٠ و ١٦٥ أى ٢٥٥ مليون دولار (= ٥١ مليون جنيه) أما سياسة الحكومة لاصلاح العملة الايطالية فاقتصر على طرد العملة الرخيصة من السوق واحلال العملة الجيدة محلها وكانت ترى من وراء ذلك الى تخفيض الاسعار والاقلاص من الضرائب وعملت على تسهيل المواصلات بانقاص مصاريف النقل ولم يفتها ان تضرب على أيدى المضاربين بالعملة ، ولكن محاولتها هذه انتجت عكس ما كانت ترجوه اذ أخذ المضاربون يشترون على الصعود بدلا من ان يبيعوا على النزول ، الامر الذى أحدث تحسنا غير طبيعى أدهش الماليين أنفسهم واغتبط له الدائنون ، فى حين ان المصانع أصبحت فى حيرة لا تعرف كيف تصرف منتوجاتها وظلت ردحا من الزمن يتقادفها عاملان (١) امساك المخزون لديها الى ان يهبط سعر الليره أو (٢) تصريفه لاجل الاحتفاظ بالاسواق الخارجية . فألقت الحكومة فى السوق ما كان مخزونا لديها من الذهب مع ما اقترضته ، فنتج لها من ذلك ربح وافر فى نفس الوقت الذى ضربت فيه على أيدى سبئى النية من المضاربين وبهذا أمكنها ايقاف تدهور الليرة . ولان هذا العمل ليس من اختصاص الحكومات انسحبت من السوق مكتفية بما فعلته . ثم انها فكرت فى تقرير سعر الليرة وقررت بالفعل سعرا هو ٩٢٫٤٦ للجنيه الانكليزى و ١٨ للدولار وسحبت مليارين من الليرات فاصبح فى ايطاليا لا أكثر من ١٨ مليار ليره وكسور للتداول

ولكن تثبيتها الليرة لم يؤثر على تخفيض رقم المعيشة الذى لا يزال يتراوح بين ٥٤٥ و ٦٨٥ ٪ عما كان عليه قبل الحرب فارتأت تخفيض الأجور والايجارات بنسبة ١٠ و ٢٠ ٪ فنتج عن ذلك زيادة العاطلين لضعف حركة الانتاج الناتج من كساد السوق ولكنها لم ترجع بعد ، بل لا تزال تفكر فى الانقاص

وفيدت المهاجرة الى ايطاليا لمنع التزاحم فجاوب الصناع على ذلك بالاقلال من

ساعات العمل، وبذلك استسلم الكثيرون من العمال للبطالة وهبطت كمية المصنوع الى النصف ، والمصانع لم تعن ذلك عشر فالسوق كاسدة فى الوقت الذى أخذت فيه أسعار سنداتها تهبط تباعاً فازدادت التفاليس والتوقف فامتنع التجار من المخاطرة وعملوا بحذر وانتظار بعضهم التوقف عن العمل تماما ويقدرون ان متوسط التفاليس الشهرية تبلغ ١٨٥ تفليسة وقد نتج ذلك عن ارتفاع سعر الليرة ارتفاعا فجائيا فسارع المدينون الى تسديد ما عليهم

وعلاوة على ملسبق قل الادخار وازداد السحب ولم يكتف الآهلون بذلك بل أمسكوا أيديهم عن تداول الاوراق المالية بما فيها الحكومة فهبط سعرها

وأما تركيا فلا تزال موجهة التفاتها الى التطور الاجتماعى وقطع صلة الحاضر بالماضى وأما التفاتها للاقتصاديات فاقتصر على التشجيع الجزئى وسياسة الحكومة الاقتصادية تنحصر فى الضغط على الاستهلاك الداخلى بالضرائب وتداخلت فى السوق تداخلا مستمرا وأعظم العقبات التى تواجهها الحكومة تنحصر فى حاجة البلاد الى السكان لان الكيلو متر المربع يحوى لا أكثر من ٧ — ١٠ أنفس وبالرغم من ان العجز فى الميزان التجارى أخذ فى التناقص المريع فان نشاط حركة الانتاج لا تزال غير كاملة

أما أنواع الضرائب التى تضربها فمختلفة فمن ضرائب أرضية الى عقارية الى جركية الى ضرائب دخل وضرائب استهلاك وضرائب معاملات وميراث وضرائب سوائم واحتكرت الحكومة الدخان والملح والسكر والبترول والبنزين وهى تجبى هذه الضرائب اما مباشرة او بواسطة ورق التمغة ولم تترك الا المواد الغذائية دون ضريبة

وحدث ان حاولت الحكومة السيطرة على التجارة ولكنها اخفقت فالتزمت ان تغير سياستها هذه . واما العملة فمتدهورة وعبثا تحاول الحكومة تثبيتها وتتراوح قيمة الجنيه الانجليزى ما بين ٩٢٠ و ٩٩٠ غرشا وكان قبل الحرب يساوى ٩٠ قرشا ويعود السبب فى ذلك لدرجة كبيرة الى تسرب الذهب من البلاد . وتبلغ قيمة الاوراق المتداولة ١٦٢ مليون ليرة وكانت حوالى ٤٠ مليون ليرة ذهباً قبل الحرب

ولم تتفق تركيا مع دائنيها الخارجيين بعد . واما سندات القروض الداخلية فكانت قد هبطت هبوطا شنيعا ولكنها اخذت فى الارتفاع فقد أتى وقت وصل فيه سعر الجنيه من العملة الورقى فى السندات الى ١١ قرشا فاصبح يساوى ١٢ و ٦٩ قرشا من العملة الورقى

وليس فى تركيا حركة عمال . وينحصر التذمر فى مطالبة المساواة بالعامل الاجنبى ولم تثمر أى من المحاولات للاضراب التى نظمت

اما فى بولونيا فكادت الاحوال ترجع الى مجاريها وتمكنت الحكومة من اصلاح ٨٠٪ مما خربته الحرب واخذت صناعتها فى التقدم

اما فى اليونان فقد تضخم النقد نتيجة لتتابع القروض المعقودة خارجا ومحليا وكذلك أثر تدفق المهاجرين تأثيرا حسنا اذ ادخلت فى البلاد بضع صناعات جديدة . واما رؤوس الاموال الاجنبية فقد تدفقت اليها واما الضرائب فآخذة فى التزايد الفادح ويدعى الرأى العام بان الحكومة تنفق اموالها فى اوجه غير مثمرة ويشكو من عدم عدالة توزيع ما يجبى منها وقد نشأت اضطرابات خصوصا فى الاوساط الزراعية لعدم تنظيم التوزيع وبلغ متوسط ما يدفعه الفرد ٨١ درخمه ذهبا وانتهز الشيوعيون الفرصة فتجر عن تدخلهم حرق العمال لبضع مصانع ولاجل ان تتلافى الحكومة تتابع الاضطرابات خفضت بعض الضرائب وخصوصا الزراعية منها ولكنها استبدلتها بضرائب على الواردات الامر الذى رفع رقم الجباية ٦٧٠ مليون دراخمه على ما كان قبل التخفيض وليس من معنى هذا الا رفع العبء عن كاهل المزارع لا إلقاءه مع إلقاء عبء اكبر على كاهل المستهلك. وقد بلغت زيادة الضريبة الموضوعة على الحبوب الواردة ٤٠٠ مليون درخمه . وقد عجز سياسة اليونان عن الوقوف على حل للازمة وذلك خوفا من انهيار اقتصاديات البلد . اما أسعار المعيشة فقد ارتفعت حتى ١٩٢٦ — ٢٠١٢ ٪ عن اسعار قبل الحرب وازدادت الديون الخارجية من ٥ و٤٦ مليون جنيه قبل الحرب الى ٩٢ مليوناً وتستغرق دفعاتها ٢٦ فى المائة من الايرادات

أما الدين الداخلى فقد بلغ ٤ مليار درخمة وجمعت أغلبه بقطع اوراقها النقدية بجزئين احتفظت باحدهما كقرض اجبارى

أما تشيكوسلوفاكيا ففى حالة يسر نسبى فقد نشطت صناعتها ووجدت لها سوقا محلية تستغرق اغلب ما تنتجه ولم تعدم اسواقا اجنبية لتصريف حاصلاتها . وارتفعت اسعار المعيشة الى ٥٠٠ فى المائة عما كان قبل الحرب، ولكن هذا قياساً على الورق النقدى الامر الذى لا يؤثر فيها لان تجارتها تسير على الذهب فرقم الاسعار لم يزد عن ١٤٠ فى المائة

ومع انها بلد صناعية فان رقم العاملين فيها لا يزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ عامل واوراقها المالية آخذة فى الارتفاع ولو اخذنا الاوراق الحكومية قيلا لابعدنا عن الصواب. فقد ارتفعت ١٢ فى المائة عما كانت عليه بعد انتهاء الحرب

كانت الخطوط الحديدية غير موحدة لتلك الشركات اياها. وكانت غير موزعة جيدا على انحاء المملكة فقامت الحكومة بعملية الاصلاح وبدأت تزويج خطوطها الرئيسية وقد ساعد على ذلك صناعة القضبان والقاطرات محليا وهى تفكر فى كهربة جميع الخطوط

والحكومة جادة فى اقتاص ديونها فلم يبق عليها من الديون المحلية الا حوالى ٥ مليون درخمه واما الديون الخارجية فلا تزيد عن ٢٠ مليون جنيه وتفكر الحكومة فى الوقت الحاضر باستبدالها بقرض داخلى

لنتكلم الآن عن الحالة الزراعية فاليونان قطر زراعى ولكن أغلب أرضه مخصصة لزراعة الحبوب. وأما غلة الأرض فضعيفة بالنسبة الى البلاد المتاخمة كنتيجة لسوء طبيعة الارض فقد توارثت البهاوفود المهاجرين لم يجدوا أمامهم إلا الجبال فبذلوا ما فى وسعهم لزرع ما بين صخورها من القجوات والحكومة جادة فى تشجيع صناعة الآلات الزراعية محليا. وتربية المواشى مهملة. وليس فى الامكان الاستفادة من الصوف الناتج لسوء نوعه وأهم محاصيل اليونان الزراعية الزيتون وذلك لان الارض الجبلية صالحة لزراعة العنب وأما الدخان اليونانى فمن أحسن الانواع فى العالم وأما زيت الزيتون فتنتج منه حوالى ٩٠ الف طن كل سنة ومحصول الخضروات لا يكفى الاستهلاك المحلى و واردات مصر تسد الباقى . وتنتج اليونان أيضا أنواعا من الفواكه ولكنها غير معنية بتصديرها كما هى مشهورة بتصدير عسل النحل الذى ترسل منه الى الخارج سنويا حوالى ٥ مليون كيلوجرام. وملخص القول أن الحالة الزراعية لم تتحسن بل ازدادت المساحة لتوافد المهاجرين، ولكن الزيادة كانت من أراض غير صالحة .

أما فى تشيكوسلوفاكيا فالمساحة المزروعة آخذة فى الازدياد ومحصول القدان آخذ فى الزياد ولا تحتاج الا الى توريد كمية كبيرة من القمح ومحصول الدخان يستهلك بها محليا وهو فى ازدياد فقل الوارد الاجنبى وتنتج من سكر البنجر ثمن محصول العالم أو أكثر وقد بدأت تنشىء مصانع للسكر فيها

أما بولونيا فتهتم بتربية الماشية وعددها آخذ فى الازدياد وهى تصدر كميات كبيرة من البيض كل سنة وكذلك مقداراً غير قليل من الزبدة . وأغلب الاملاك فيها صغيرة وصغار الملاك هم أصحاب ٦٠ فى المائة من الارض و ٨٥ فى المائة من المواشى كذلك تصدر كميات عظيمة من الاخشاب وهى تبيع مايزيد على حاجتها من السكر للخارج . وأما التجارة الداخلية فى السكر فالحكومة محتكرة بها

أما فى تركيا فالمحاصيل الزراعية فيها تبلغ أربعة أخماس قيمة انتاج المملكة وهى تستهلك ثلثى المحصول محليا وتصدر الثلث الباقى وقد نكبت الحرب تركيا نكبة عظيمة فافتقرتها إلى اليد العاملة وبدأت تزرع القطن وتستهلك جزءاً منه داخليا وأما زيت الزيتون فمقدار الصادر منه آخذ فى الازدياد والعنب اليونانى يضارب العنب التركى مضاربة عظيمة فى الاسواق الخارجية . وأما التبغ فنوعه جيد ويصدر منه ماقيمته ٥ مليون جنيه كما وأنها تصدر من الفاكهة ماقيمته ٤ مليون جنيه وكان للخشب التركى سوق رائجة فى الخارج لكن الحرب قد قضت عليها . كما أن عدم الاهتمام بالغابات كان سبباً فى أفلات السوق الخارجية من يدها من جهة أخرى والموانى كثيرة فيها ولكن الصوف الناتج يستهلك كله تقريبا داخليا

أما الحاصلات الايطالية فآخذة فى النقصان برغم الجهود التى تبذلها الحكومة فالقمح يورد اليها بكميات هائلة من الخارج ومحصولها يتدهور بسرعة وقد بذلت الحكومة جهدا عظيما لايقاف هذا التقهقر بارسال وفود الاختصاصيين لتعليم المزارعين وبتشجيع حركة الجمعيات التعاونية وهى تساعد الفلاح بكل الوسائل الممكنة وغلة الهكتار من الارض آخذة فى النقصان خصوصا فى المساحات الكبيرة والحكومة مثابرة على إثارة الشعور الوطنى لملافاة الحالة ولكن هل يمكنها أن تقاوم طبيعة الارض السيئة . وتزرع إيطاليا كميات قليلة من القطن فى حين أن ماتستورده آخذ فى الازدياد المتواصل

وأما رومانيا فمساحتها الزراعية أخذت فى الزيادة بعد الحرب فأصبحت حالتها ميسورة ويصح أن يقال إنها قطر زراعى ولها أراض كثيرة قابلة للزراعة فى المستقبل وهى تزرع كميات عظيمة من القمح وغيره من الحبوب ولكن طرق الزراعة فيها بدائية ، الامر الذى نسبب عنه ضعف الغلة وهى تصدر مقادير كبيرة من القمح الجيد وكانت رومانيا

قبل الحرب مشهورة بقرية المواشي ولكنها تستثمر أرض المراعي في الزراعة الآن

***

واذا انتقلنا الى الصناعة نجد أن تركيا لم تنشط من خمولها الصناعي الذي ألفته قبل الحرب ، اللهم الا في صناعتي السكر والصوف فقد أدخلت في مصانعها الآلات الحديثة أما بقية الافرع فتصنع يدويا مع أن الوقود متوفر فيها ولكن لم تحاول الاستفادة من كنوزه وذلك لحاجتها الى المال والكفايات وهي تقوم ببعض الغزل والنسيج وبالفعل تصدر قليلا من مصنوعاتها وتستورد بدلا عنه أنواعا رخيصة ولكن ليس بكميات وافرة لان اعتماد التركي هو على الصوف الذي يحيك بيديه ونتاج السكر لا يكفي المقاطعة المحلية مع كانت تركيا مشهورة بصناعة السجاد وراجت الاشاعات بعد الحرب التركية اليونانية وتبادل السكان أن تركيا قد فقدت مركزها العالمي في هذه الصناعة ولكن الثابت أنها في تقدم ولو أن نوع السجاد المصدر يميل الى الانحطاط

وبدأت الصناعة الايطالية تستعيد مكانتها السابقة بالرغم من المزاحمة الاجنبية وارتفاع سعر الليرة المتصل مع شدة الغلاء الداخلي انقلبت صناعة الاحذية الى آلية بعد الحرب ولكن لا تزال نسبة المصنوع منها باليد ٤٠ في المائة والسبب في ذلك يعود الى تعذر الاستفادة من الآلات في عسرها المالي الرابض على صدرها والحكومة تشجع صناعة الآلات عليا ولكنها لا تسد الحاجة فلا تزال تستورد كميات عظيمة من الآلات الكبيرة من أمريكا ومن الآلات الصغيرة من البلدان المجاورة وسبب التجائها الى أمريكا هو رخص ثمن البضاعة الواردة

وتصدر ايطاليا الجلود الخام ولكنها تستورد أيضا كميات عظيمة منها خصوصا الكبيرة ومعظم بضائعها يصدر إلى ثغور البحر المتوسط وهو آخذ في النقصان لمزاحمة البضاعة التشكوسلوفاكية لبضائعها مزاحمة عنيفة فترخصها وأما فرنسا فتزاحمها في البضائع الجيدة والدول الاخرى تزاحمها ببضائعها المتينة . وصناعة الحرير الصناعي آخذة في التقدم فقد تضاعف منتوجها

أما بولونيا فغنية بثروتها المعدنية ففيها المواد الأولية متوفرة ولذلك نشطت فيها صناعة التعدين وساعد على نموها اضراب عمال انجلترا المتتابع وأثمان الفحم على

الخصوص أقل من ثمن الفحم الانكليزى مع أنه لا يقل عنه جودة وشهرة ولتقدمها المتتابع بدأت تنشىء لها أسطولا تجاريا وهى مشهورة بآبار البترول التى تصدر منه كميات عظيمة، ولكن حديدها سيء ولذلك تورد ما تحتاج اليه من الخارج وكان البدء فى نشاط صناعتها مدة الحرب لسد حاجتها ولكن تهدمت هذه الصناعة فى المدة الاخيرة من الحرب ، فقامت بعده تحيى صناعاتها فأفلحت افلاحا كبيرة ويصح أن نعد بولونيا سوقا رائجة لبضائعها المنسوجة المشهورة فى أسواق العالم والعقبة الكؤود فى سبيل التقدم هى حاجتها إلى رؤوس الاموال ولذلك نجد أن هذه الدولة الغنية لا تحوى الا أقل من مليون عامل ويهاجر منها كثير من العمال سنويا بصورة مؤقتة للعمل خصوصا فى ألمانيا وأهالى بولونيا ميالون للهجرة ففى خارجها حوالى ٦ مليون بولونى ولكنهم لا يهاجرون مهاجرة تامة ومن ضمن العقبات التى تواجهها عدم وجود سكك حديدية مسيطرة على مساحتها ولذلك أخذت الحكومة فى تعميم الطرق

ورومانيا مشهورة بالصناعة المنزلية (الصغرى) وهى لا تزال على رأس الأمم التى تزاول هذه الصناعات وهى الآن فى دور تحول الى الصناعات الآلية ولكنها تفعل ذلك بتؤدة حتى لا تضطرب حالة المزارع الاقتصادية فهو ينتج ٤٥ ٪ من دخله فى هذه الصناعات ولذلك وجهت الحكومة التفاتها الى استيراد الآلات الصغيرة واعفائها من الرسوم الجمركية مع اعفائها من نصف مصاريف النقل . وأما المعادن فليست متوفرة وهى تستورد حاجتها منها من الخارج ومن الغريب أن قوة رومانيا المائية عظيمة تقدر بمليونى حصان بخارى فهى الخامسة فى أوروبا ولكنها لا تستفيد من هذه القوة فائدة تذكر

لم يثبت وجود المعادن فى اليونان بكميات كبيرة حتى الآن وهى تستعمل حتى الوقت الحاضر مناجم الفحم الخشبى لعدم العثور على الفحم الحجرى بكميات طيبة واتجه الاهلون إلى المازوت والكيروسين لادارة الآلات الجديدة مع قوة الماء . ولم تكن فى اليونان صناعات تستحق الذكر قبل سنة ١٩٠٠ فبدأت تظهر وصار لها بعض الشأن عام ١٩١٠ ولكن الحرب الاوروبية أثرت تأثيرا حسنا إذ أوجدت فى الاهلين الرغبة فى الصناعة والحكومة تحاول حماية صناعتها الناشئة فتعفى الآلات من الرسوم

ولكن حربها مع تركيا جر عليها الخراب ولما انتهت بدأت فى التشييد ثانية واتبعت الحكومة مبدأ تشجيع انشاء أفرع للمحال الصناعية الاجنبية فى بلادها ونظمت لهذا التشجيع اجراءات تفضيلية بسيطة سريعة وسنت قانونا بمنع تبادل الآلات من أيدى أصحابها الذين لم يسددوا ثمنها دون موافقة الدائنين

ومنسوجاتها من الانواع الرديئة يستنفد أغلبها داخليا وبدأت فيها صناعة السجاد بعد تبادل السكان مع تركيا ولكنها تستجلب الصوف من الخارج وهى أهم مورد للبرانيط لمن جاورها من الامم والحكومة مهتمة بتنظيم الصناعة الصوفية وافتتاح أسواق لها وقد بلغت هذه الصناعة مكانة عظيمة لأن الذين بدأوا بها كانوا من فقراء المهاجرين فشدت الحكومة ورجال المال من اليونان أزرها

وكما أدخل المهاجرون اليونان الصناعة الصوفية أدخلوا صناعة الحرير الطبيعى. والحكومة تحمى هذه الصناعة أيضا ولكنها لم ترج الرواج الكافى وتشتغل اليونان بالجلود ولكنها تستورد مواردها الأولية لانحطاط نوع المحصول المحلى . والسجاير اليونانية لها أسواق لا بأس بها فى الخارج وأنشأت أكبر مصنع للورق فى الشرق أما الزيت الناتج من بذور القطن فيستهلك ثلاثة أرباعه محليا وبعض صناعات أهمها ثانوية مثل الكحول والمواد الغذائية المحفوظة

وأخذت الصناعة التيكوسلوفاكية فى التقدم بعد الحرب والطلب الداخلى لمصنوعاتها فى تزايد وهى تزاحم الولايات المتحدة فى الاسواق بصناعاتها الزجاجية وأما الصناعة الجلدية فنشطة تكاد تكتسح الاسواق القريبة وهى وافرة الغابات وساقط المياه ولذلك التفتت إلى صناعة الورق وبعد ما كانت تستجلب آلاتها من الخارج أخذت تصنع جزأ غير قليل منها داخليا ومنه تصدر سنويا حوالى مليون وربع قنطار وتضاعف انتاجها فى المنسوجات بعد الحرب وأصبحت معها الثالثة فى تصدير الخيط فى الوقت الحاضر وكانت الاولى فى ذلك قبل الحرب وكل القطن الخام يرد لها من الخارج . وأما فى صناعة الصوف فهى أكبر مزاحم لايطاليا ومحصولها منه أخذ فى الازدياد وكثيراً ما نعثر على ملابسها الجاهزة فى الاسواق تزاحم صناعات الممالك الاخرى

ملحوظة :— من أهم المراجع التى التجأت اليها فى كتابة هذا المقال تقارير القنصليات المصرية فى الخارج ففى بعضها مادة حسنة نود أن نجدها فى بقية التقارير

اقتصادى